مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية.. العراق أنموذجاً

م.د. عبير سهام مهدي
كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

المقدمة:

لعل الطابع الأساس الذي أتسم به الشعب والمجتمع العراقي هو طابع التعددية والتنوع في تكوينه وتركيبته القومية/ الدينية. الا ان هذه السمة تكاد تكون طابعاً لأغلب شعوب ودول العالم بنسبة ما، وبالقدر نفسه- ربما- العكس صحيح. لذلك لا يمكن عد ذلك مشكلة في حد ذاته- كما يذهب البعض- الا ان نشوء الدولة العراقية الحديثة في (أب/ ١٩٢١) بسبب من عوامل داخلية وخارجية لم يضع قواعد وأسس توفر الضمانة الكاملة للحقوق والحريات الاساسية عموماً، وربما بالقدر نفسه او أكثر للقوميات والجماعات الدينية والمذهبية التي صنفت في اطار كونها أقليات خصوصاً وتحديداً. اذ ان الأنظمة السياسية المتعاقبة درجت على توظيف سياسة القسر والاكراه بمستويات متباينة في أطار تنظيم الأسس القانونية والسياسية والاجتماعية- الاقتصادية للدولة اكثر من اعتمادها أسس الرضى والطواعية والتعايش السلمي ضمن أطار المساواة في الدور والمكانة. مما انعكس سلباً على النسيج الاجتماعي وقوض العديد من أسس الاندماج بين مكوناته المختلفة بل وحتى داخل تلك المكونات ذاتها هذا من جانب، ومن جانب أخر لاشك ان الوحدة الوطنية في أي مجتمع من المجتمعات تعد ضرورة أساسية ومطلباً مهماً يقاس على ضوئه مدى انسجام المجتمع وتقدمه وقدرته على تحقيق حالة الوفاق بين فئاته وقطاعاته

المختلفة، ومن المتفق عليه ان النظام السياسي هو المسؤول الأول والأساس في تحقيق الوحدة الوطنية وذلك من خلال طبيعة العلاقة التي يبنيها مع المجتمع، وكون الوحدة الوطنية تقوم على مرتكزات ومحددات أساسية، وعليه يمكن ان ينظر هنا في أطار هذا البحث الى التعايش السلمي بوصفه احد المرتكزات المهمة في تحقيق الوحدة الوطنية.

وعليه فأن فرضية البحث جاءت لتواكب حقيقة مفادها: ان التعايش السلمي والوحدة الوطنية تربطهما علاقة وثيقة تعبر عن حاجة اجتماعية في أطار تطور مجتمعي للدولة العراقية، فقد شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ تحدياً جديداً تمثل بتغليب الانتماءات الفرعية، الطائفية، والعرقية، والدينية والمذهبية على الانتماء الوطني مما يؤدي الى تغييب الوحدة الوطنية.

وعليه فان التعايش السلمي من شأنه ان يعمل على صهر الانتماءات الفرعية في بوتقه واحدة يكون الولاء الاول فيها للوطن وليس للقبيلة او العشيرة، او الطائفة...الخ، وهذا بدوره يسهم في تعزيز الوحدة الوطنية الجامعة لكل العراقيين بمختلف انتماءاتهم الفرعية الأخرى.

وللبرهنة على فرضية البحث نطرح التساؤلات الآتية:

١. كيف نفهم التعايش السلمي؟ وما هي أسسه؟
٢. كيف نفهم الوحدة الوطنية؟
٣. وهل عرف العراق عبر تأريخه الطويل تعايشاً سلمياً بين مكوناته المختلفة؟
٤. كيف يمكن ان نطبق التعايش السلمي في العراق؟
٥. كيف يمكن ان يسهم التعايش السلمي في تعزيز الوحدة الوطنية؟

وفي ضوء التساؤلات التي تم طرحها في فرضية البحث فقد تم تقسيم الموضوع الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول: مفهوم التعايش السلمي وواقعه في العراق، وكرس المبحث الثاني لمناقشة مفهوم الوحدة الوطنية وواقعها في العراق، اما المبحث الثالث والأخير فقد ناقش دور التعايش السلمي في تعزيز وتحقيق الوحدة الوطنية، وأخيرا جاءت الخاتمة مدونين فيها الاستنتاجات الرئيسة.

المبحث الأول

التعايش السلمي في العراق

أولا: مفهوم التعايش السلمي وأسسه:

من الصعوبة بمكان ان يعيش الإنسان مع نفسه دون ان يختلط مع بقية المجتمعات الأخرى ضمن أطار عملية تفاعلية وتكاملية في ان واحد، لذا يجب ان يدخل في خانة هذه العملية التبادلية مع طرف ثان او مع أطراف أخرى تقوم على التوافق حول مصالح، او أهداف، او رؤى، او ضرورات مشتركة للوصول الى تحقيق مفهوم التعايش السلمي بين اطياف المجتمع الواحد، لذا تعد مفردة التعايش السلمي من المفردات المهمة لتواجد الافراد داخل المجتمعات بل هي المفردة الأسمى لتواجد الانسان ضمن دائرة الانسانية الواحدة القادرة على صياغة أنموذج التعايش بين الناس ابتداءاً من الثقة والاحترام المتبادلين، ومن الرغبة في التعاون لخير الانسانية في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ولا يستقيم لنا الأمر في بحث العلاقة بين التعايش السلمي والوحدة الوطنية ما لم نحدد بدقة، مفهوم التعايش اصطلاحاً، بأحتساب ان التعايش هو المحور الرئيس للقضية موضوع الدراسة برمتها.

وبالرجوع الى الدلالة اللغوية للتعايش، التي هي في الأصل اشتقاق الاصطلاح، نجد في المعجم الوسيط، تعايشوا: عاشوا على الألفة والمودة، ومنه التعايش السلمي، وعايشه: عاش معه. والعيش معناه الحياة، وما تكون به الحياة من المطعم والمشرب والدخل[1].

وإذا دققنا في مدلول مصطلح التعايش (COEXISTENCE) الذي شاع في هذا العصر والذي ابتدأ رواجه مع ظهور الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية اللتين كانتا تقسمان العالم الى معسكرين متناحرين قبل سقوط سور برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق- نجد ان البحث في مدلول هذا المصطلح يقودنا الى جملة من المعاني محملة بمفاهيم تتضارب فيما بينها، ولكن يمكن تصنيفها الى مستويات أربعة[2]:

المستوى الأول: سياسي، أيديولوجي، يحمل معنى الحد من الصراع، او ترويض الخلاف العقائدي بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي في المرحلة السابقة، او العمل على احتوائه، او التحكم في ادارة هذا الصراع بما يفتح قنوات للاتصال، وللتعامل الذي تقتضيه ضرورات الحياة المدنية والعسكرية، وقد عرف التعايش أول ما عرف على هذا المستوى الأول.

المستوى الثاني: اقتصادي، يرمز الى علاقات بين الحكومات والشعوب

فيما له صلة بالمسائل القانونية والاقتصادية والتجارية.

المستوى الثالث: ديني، ثقافي، حضاري، ويشمل – تحديداً- معنى التعايش الديني او التعايش الحضاري والمراد به ان تلتقي ارادة أهل الأديان السماوية والحضارات المختلفة في العمل من اجل ان يسود الأمن والسلام في العالم، وحتى تعيش الانسانية في جو من الاخاء والتعاون على ما فيه الخير الذي يعم بني البشر جميعاً من دون استثناء.

المستوى الرابع: وهو الاجتماعي، فقد ورد في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية تعريف للتعايش بأنه: (معيشة جماعات مع بعضها البعض او في نفس الوقت، وقد يتجه هذا التعايش نحو الانصهار (Fusion)، او نحو الاندماج (Integration)، بحيث يزول بعضها ويذوب في البعض الأخر، او هي تحافظ على التفرقة العنصرية بحيث تقيم من عاداتها وقوانينها ونظمها حواجز فاصلة بين بعضها البعض)[٣].

أما (سفن سبيجمان) فيعرف التعايش بأنه: (نموذج لاستئناف حياة منتجة آمنة ونظام اجتماعي يمكن للافراد الذين انخرطوا في أعمال عدائية سابقة ضد بعضهم البعض ان يعيشوا ويعملوا معاً دون ان يدمر احدهم الاخر)[٤].

ويعرف (ابلين بابيت) التعايش بأنه من الناحية العملية (إقامة علاقة بين اثنين او اكثر من الجماعات المختلفة الهوية التي تعيش بتقارب يشمل اكثر مجرد العيش بجانب بعضهم البعض كما يشمل درجة معينة من الاتصال والتفاعل والتعاون يمكن ان يمهد التعايش لتحقيق المصالحة على أساس السلام والحقيقة والعدالة والتسامح)[٥]، بينما يعتقد د. (غانم جواد) ان هناك قواعد تحدد التعايش السلمي ومسار العيش المشترك وهي:

أ- احترام الأخر والاعتراف به والتعامل معه.

ب- التوازن بين الحقوق والواجبات بدون تمييز.

ج- تعزيز وسائل التعاون والتكافل السياسي والاجتماعي وتهيئة شروطهما وقيام مؤسساتهما وقبول اجراءاتها[٦].

وفي ضوء المفهوم المحدد في المستوى الرابع نتعامل مع مصطلح التعايش وننظر في ابعاده ومراميه.

من خلال ما تقدم نجد ان التعايش السلمي يستند الى خمسة أسس هي[٧]:

الأساس الأول: الارادة الحرة المشتركة بحيث تكون الرغبة في التعايش نابعة من الذات، وليست مفروضة تحت ضغوط اياً كان مصدرها، او مرهونة بشروط مهما تكن مسبباتها.

الأساس الثاني: التفاهم حول الأهداف والغايات، حتى لا يكون التعايش فارغاً من أي مدلول عملي، او لا يحقق فائدة للطرفين، بحيث يكون القصد الرئيس من التعايش هو خدمة الاهداف الانسانية السامية وتحقيق المصالح البشرية العليا والحيلولة دون قيام أسباب الحروب والنزاعات، وردع العدوان والظلم والاضطهاد الذي يلحق بالافراد والجماعات، واستنكار كل السياسات والممارسات التي تهضم فيها حقوق الشعوب على أي مستوى من المستويات، ومحاربة العنصرية والعرقية والطائفية.

الأساس الثالث: التعاون على العمل المشترك من اجل تحقيق الأهداف المتفق عليها، ووفقاً لخطط التنفيذ التي يضعها الطرفان الراغبان في التعايش.

الأساس الرابع: صيانة هذا التعايش بأطر من الاحترام المتبادل، ومن الثقة المتبادلة حتى لا ينحرف التعايش عن الخط المرسوم لاي سبب من الأسباب، وحتى لا تغلب مصلحة طرف على مصلحة الطرف الثاني، مهما تكن الدواعي والضغوط وذلك بأن يتم الاحتكام دائماً الى القواسم المشتركة والى القدر المشترك من القيم والمثل والمبادئ التي لا خلاف عليها ولا نزاع حولها، يعزز هذا النزوع الالتزام من الجانبين بما اجتمعت عليه ارادة المجتمع الدولي، من مبادئ قانونية استوحاها تطور الفكر السياسي الانساني من قيم الأديان السماوية عبر تراكم المعرفة طوال حقب التاريخ[٨].

الأساس الخامس: الاتفاق على أحلال الحوار بدلاً من الصراع والذي يعد محفزاً لاستمرارية التعايش السلمي بين المكونات المختلفة، وكل ذلك لن يتأتى الا بوجود بيئة ديمقراطية كمسرح للتعايش السلمي وذلك لضمان التفاعل الطبيعي بين المكونات المختلفة.

ثانياً: التعايش السلمي والواقع العراقي:

تعد مفردة التعايش من المفردات المهمة لتواجد الافراد في داخل المجتمعات

بل هي المفردة الاسمى لتواجد بني الانسان ضمن دائرة الانسانية الواحدة القادرة على البناء الانساني المتضامن. ان مفردة التعايش لا تخص مجتمعاً دون مجتمع اخر بل هي لكل المجتمعات والانسان بطبيعته يكون متعايشاً مع الاخرين ضمن مناهج الحوار السابقة.

وبالانتقال الى الحالة العراقية نجد بأن العراق بلد يتسم بالتعددية والتنوع القومي والديني والمذهبي، فعلى المستوى القومي يتوزع العراقيون بين العرب والكورد والتركمان والاشوريين، وعلى المستوى الديني بين المسلمين والمسيحيين وبعض الاقليات الدينية مثل (الصابئة والايزيدية) وطيلة عقود من السنين تعايش العراقيين في ظل هذه التعددية، فضلاً عن ان الكثير من هذه المكونات أسهمت في بناء الدولة العراقية منذ العام ١٩٢١، بيد ان الحكومات العراقية سيما بعد العام ١٩٦٣ الى العام ٢٠٠٣ مارست سياسات الإقصاء والقمع وانكار الخصوصية الثقافية والحضارية لهذه المكونات المجتمعية، ولكن بعد التغيير السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩ تغيرت الصورة بشكل عام إذ أن تأسيس المشروع السياسي الوطني الديمقراطي العراقي كان لزاماً عليه الاعتراف والاقرار بحق هذه المكونات في التعايش مع بعضها البعض، انطلاقاً من النظرة الانسانية اولاً، ثم التوجه الوطني الذي يفترض ان تشعر به كل المكونات، فلا انكار ولا اقصاء ولا تهجير ولا تذويب للاقليات القومية والدينية بما في ذلك خصوصيتها الثقافية في ظل النظام السياسي الديمقراطي العراقي الجديد[٩].

فالديمقراطية ترتكز وتؤمن بمبدأ الحرية التي تنطوي تحتها حرية العقيدة والضمير والرأي والرأي الاخر، بغض النظر عن القومية والدين والمذهب فقد عانى الشيعة والكرد، والكرد الفيليون والتركمان الكثير من سياسات القمع والابادة والسجون والاعتقالات على يد النظام السابق، وحالياً الفرصة سانحة لتأكيد هذه المكونات دورها السياسي والاجتماعي في بناء العراق الجديد[١٠].

وتأسيساً على ذلك نستطيع ان نتلمس تصريحات بعض الساسة العراقيين الذين أكدوا على أهمية تعزيز مقتربات التعايش السلمي في العراق إذ أكد رئيس وزراء إقليم كردستان العراق (برهم صالح) على: (ان التعايش السلمي المشترك وتثبيت حقوق جميع المكونات العراقية تعد ارضية ملائمة لمعالجة المشكلات التي يعاني منها العراق، كما

ان السلام هو الطريق الوحيد لتطور المجتمع العراقي، لذلك يجب ان نتمسك بمبدأ اساس الا وهو التنوع والتعددية بين اطياف الشعب العراقي والتي تعد مصدر قوة واثراء وتماسك لا تناحر وفرقة بين ابناء الوطن الواحد)، وفي الصدد نفسه أشارت وزيرة حقوق الانسان العراقية – سابقاً- (وجدان ميخائيل) في المؤتمر الذي عقد في اربيل حول التعايش السلمي والتسامح الاجتماعي في العراق الى مسألة ان (المكونات المجتمعية العراقية تعد مصادر اثراء وتلاحم مجتمعي)، واضافت (ان الوضع الامني المتردي في العراق من شأنه ان يقوي علاقات الاخوة والتعايش بين ابناء جميع الأديان والمذاهب العراقية ضمن اطار الوطن الواحد)([11]).

وفي موضع أخر أكد رئيس إقليم كردستان العراق السيد (مسعود البارزاني)، على ضرورة تحقيق التعايش السلمي في اطار العراق الموحد الفيدرالي معززاً ذلك بقوله: (نريد ان نجعل من كركوك نموذجاً للتعايش السلمي بين جميع المكونات العراقية)([12]).

ومن اجل تطبيق التعايش السلمي في العراق فأن ذلك يتطلب التركيز على عدة نقاط جوهرية تعد مكملة لانجاح التعايش السلمي بين العراقيين، وتتمثل بالنقاط التالية:

١. تفعيل دور الحوار وقبول الاخر، اذ يعد الحوار ركيزة أساسية في تكريس التعايش السلمي من خلال الاعتراف بحق الاخر في الوجود، انطلاقاً من الواقع الملموس الذي ينص على حتمية الاختلاف كظاهرة طبيعية في الحياة الانسانية، فأنه ليس غريباً تباين البشر في الافكار والتصورات والمعتقدات، لكن الغريب هو جعل الأفراد ضمن منظومة فكرية وثقافية أحادية ومعتقد واحد، فالحوار كمبدأ رائد ينبغي ان تسنده حرية اجتماعية وسياسية تعزز من امكانيةً تداول المواقع والاراء والقناعات ناهيك عن القوانين والأعراف والمؤسسات التي تسهم في تشكيل مسالك الحوار، هذه العناصر بلا شك تمثل ركائز مهمة في تأصيل قيمة التعايش في المجتمع على جميع المستويات([13]).

وعليه لابد من اعتماد أسلوب التحاور بين كل الطوائف والقوميات، وهذا التحاور يجب ان يبنى على أسس متينة تتسم بمقومات المصداقية والمصلحة المشتركة دون تغليب مصلحة طرف واحد على الاخر.

٢. ان لا تقتصر هذه الحوارات على أسلوب اعتماد التوصيات التي يتم التوصل لها دون ان تدخل حيز التنفيذ الفعلي، وهذه التوصيات تتضمن أمورا عدة منها:

أ- التأكيد على وحدة العراق والعراقيين.

ب- عدم المايزة ما بين أطياف الشعب العراقي.

ج- التأكيد على نبذ الارهاب والمنظمات الداعمة له ومن كل الجهات.

د- تعزيز نقاط التلاقي المشتركة ونبذ مسائل الخلاف والتقاطع بين ألوان الطيف العراقي.

٣. ان تبنى اجهزة الدولة على أساس معيار الكفاءات بعيداً عن المحاصصة الطائفية.

٤. إشاعة المفاهيم الدينية الصحيحة بين أفراد المجتمع عن طريق طبع الكتب والكراسات التي تحث على التعايش السلمي القائم على أساس الثقة المتبادلة بين ألوان الطيف العراقي.

وامتداداً لذلك نستطيع القول: ان تحقيق مفردات التعايش السلمي في المجتمعات ذات التركيبة التعددية يتوقف الى حد كبير على الأشخاص الذين يتولون ادارة شؤونه، فضلاً عن ان منطق المشاركة يفترض تعاون المكون الاجتماعي ووقوفه بجانب القرارات التي تأتي ثمرة لهذا التعاون، اذن لابد من هذه الشراكة من اجل الحفاظ على مقومات التوازن الاجتماعي والتوافق الأساسي بين هذه المكونات المجتمعية، وهو الذي يقود بدوره الى إقامة السلم الأهلي والاستقرار في المجتمعات ذات الخصوصية التعددية (حالة المجتمع العراقي).

أذن نخلص الى أن تعزيز لغة الحوار التي تعد من المدخلات الحقيقية لتشكيل اسس التفاهم والتعايش السلمي بين ابناء المجتمع العراقي، واحترام التنوع الحضاري والثقافي، واشاعة ثقافة التسامح، وتعزيز الهوية الوطنية العراقية، ورفض المعادلة التي مفادها: إقصاء الطرف الاخر وتهميشه، كل هذه المفردات تسهم في تكريس استراتيجية التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي بكل طوائفه وقومياته من اجل بناء عراق حر موحد يسوده الأمن والأمان.

المبحث الثاني

الوحدة الوطنية في العراق

أولا: في مفهوم الوحدة الوطنية:

من المشكلات التي باتت ملازمة لبنية الدولة في العالم الثالث مشكلة الوحدة الوطنية والتي برزت نتيجة لعوامل عدة موضوعية وذاتية، داخلية وخارجية، والتي أسهمت في بلورتها كمشكلة.

وقد حظيت هذه المشكلة باهتمام كبير من لدن الساسة والباحثين على حد سواء بالنظر لما تشكله من خطورة على حياة تلك الدول واستقرارها السياسي، بخلاف الدول المتقدمة، والتي استطاعت حسم هذه المشكلة، ومن ثم تحقيق ذلك الاستقرار.

ان تحديد مفهوم الوحدة الوطنية، ووضع تعريف لها يعد مسالة ضرورية ذلك ان احد سبل تجاوز هذه المشكلة يكمن في تحديد ماهيتها وحدودها والذي سيجنبها الوقوع في ضبابية المفهوم اذا ما استعمل لغايات بعيدة اصلاً عن المعنى الحقيقي لها.

وضمن تحديد مفهوم الوحدة الوطنية نجد ان هناك تعريفات عديدة، تكشف كل واحدة منها عن مستوى واتجاه معين، فهناك من عدها كتجمع مصلحي مؤقت فذهب الى انها (تجمع الافراد والجماعات وتراصها مع وضع الخطط التنظيمية الهادفة الى انجاز ما يريد الافراد والجماعات تحقيقه خلال فترة زمنية محددة)[١٤]. وعلى العكس فهناك من وصفها بالديمومة فهي عنده (طبيعة العلاقات المتماسكة والملائمة التي تربط شعب ما وتجعله موحداً ومتضامناً وقوياً في تحقيق آماله وطموحاته)[١٥].

اما أنصار الاتجاه الأخر، والذين اعتمدوا عنصر الجماعات الفرعية، فنرى (برهان غليون)، يعدها: (ألحاق الجماعات الفرعية بالجماعة الأكبر وصولاً الى بناء الجماعات الوطنية بشكل سلمي)[١٦]، وهذا الإلحاق يهدف عند (محمد نصر مهنا) الى (بناء جماعة وطنية متميزة ذات هوية قومية او وطنية خاصة ومتميزة عن هوية غيرها من الجماعات الوطنية، وهذه الهوية الوطنية تعني الشعور بالانتماء للمجتمع، والتوحد معه)[١٧]. وما يمكن قوله عن كل هذه التعريفات المعتمدة على بعد واحد من الابعاد انها لا تستطيع ان تلبي الحاجة الحقيقية في تحديد مفهوم الوحدة الوطنية

فالتعريف الذي يركز على بعد واحد في تحديد المفهوم يكون تعريفاً غير دقيق.

إذن يجب أن يتضمن التعريف اكثر من بعد واحد، فمثلاً قد تكون الدولة تتمتع بالتجانس الاجتماعي الثقافي، لكنها تتميز بوجود فجوة بين الحكام والمحكومين، أي بين النخبة (الصفوة) والجماهير وعندئذ تكون مهمة الوحدة الوطنية هي ليست مواجهة الثقافات الفرعية (العرقية- الدينية- القبلية)، بل تقليص الفجوة بين النخبة والجماهير.

لكن شمولية الابعاد نجدها في التعاريف آلاتية، اذ يشير الدكتور (صادق الأسود) الى مفهوم الوحدة الوطنية بأنها: (صهر العناصر السكانية المختلفة في وحدة اجتماعية هي الامة وتنظيمها من ثم في نظام سياسي معين واحتوائها في هيئات ومؤسسات للدولة. او بعبارة اخرى تنظيم العناصر السكانية اجتماعياً والتقدم بها الى المنظومة الدولية في هيئة دولة مستقلة ذات معالم وطنية مميزة عن الدول الاخرى)[١٨].

أما (مدثر عبد الرحيم)، فيراها: (عملية اجتماعية تستهدف التقريب ثم بعد ذلك المزج والصهر والتوحد افقياً بين الجماعات القبلية، والاقليمية الدينية التي تتكون منها الامة، وعمودياً بين الطبقات الاجتماعية ان وجدت او بسد الثغرات التي يمكن لها ان تشكل، وتنفذ الى كيان الامة)[١٩].

على الرغم من ما تقدم من تعاريف قد أسهمت في توضيح المفهوم حسب الرؤيا التي يعتقدها كل كاتب، فأن الملاحظ عليها إهمالها للوسيلة التي تحقق الوحدة الوطنية هل هي وسيلة طوعية او كراهية؟ مع الاقرار بأن الوسيلتين تؤديان الى الوحدة غير ان ديمومة الوسيلة الطوعية اكثر دعماً واستمراراً من الوسيلة الاكراهية، لذلك فأننا نرى ان الوحدة الوطنية هي (شعور عند الافراد المكونين للمجتمع بالرغبة في التقارب والترابط في اطار المجموعة الواحدة، بحكم ما يمتلكونه من روابط وخصائص مشتركة تدعوهم الى العمل المشترك لتحقيق أهداف تمثل صالح الجماعة عن طريق الاطار السياسي).

بعبارة اخرى فان الوحدة الوطنية تعني الاتفاق حول القيم العليا بين الجماعات المختلفة اللغوية، والعرقية، والدينية، والشعور بالانتماء الى جماعة اكبر (الجماعة الوطنية)، بحيث تعلو على الولاءات الضيقة، وبصورة طواعية ومن خلال الأيمان "بأهمية الانتماء" ومن ثم

التسليم بأحقية، وأهمية النظام السياسي للممارسة السياسية على عموم الجماعة الوطنية[٢٠].

ثانيا: الوحدة الوطنية والواقع العراقي:

تعد قضية (الوحدة الوطنية) العراقية من اعقد المشاكل منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ويعود ذلك لأسباب عديدة ابرزها التكوين السياسي والتكوين الاثني والديني والقومي التي حددت طبيعة هذا الكيان، كما عدت النظم الحاكمة التي عرفتها الدولة العراقية لعقود طويلة واتسمت سياستها في الأعم الأغلب بالشمولية والمركزية المفرطة، سبباً اساسياً في عدم أيجاد الحلول الحقيقية لمشكلة (الوحدة الوطنية) من عام (١٩٢١) وحتى عام (٢٠٠٣) اذ كان هناك دائماً جزءاً كبيراً من مكونات الشعب العراقي مهمشاً ومغيباً واعتماد الحكومات المتلاحقة للقوة المسلحة لقمع أي تهديد يمس وجودها في السلطة او تحسبه تهديداً للوحدة الوطنية حسب فهمها، وبالتالي لم تكن تقاليد الحوار والتوافق جزءاً من سياسات العراق الحديث، ثم عادت قضية (الوحدة الوطنية) تطرح نفسها من جديد بعد انهيار النظام السابق في ٢٠٠٣/٤/٩ وما رافقه من انهيار كامل لمؤسسات واجهزة الدولة، والذي اتاح الفرصة كاملة لمكونات الشعب الاساسية والاقليات ان تعبر عن نفسها وامالها ومطالبها وتتطلع لبناء الدولة العراقية الجديدة وفقاً لاسس تحفظ لها حقوقها.

- ففي العام (١٩٢١) شدد الملك (فيصل الاول) ومنذ توليه الحكم على المهمة البالغة الصعوبة لاقامة روابط ثابتة من المشاعر المشتركة والاهداف بين العناصر المختلفة(٢١)، وتعهد بقيام نظام عدلي في العراق يصون الحقوق الدينية المشروعة بشأن المعتقدات الدينية بين الطوائف، ويضمن للجميع حرية الوجدان التام ولا يمارس أي تمييز بين السكان بسبب الدين او العنصر او اللغة[٢٢].

فهل تمكن الملك من جمع الخليط العراقي بقومياته، ومذاهبه، واعراقه والتي لكل منها تاريخها وثقافتها الخاصة بها ضمن كيان سياسي واجتماعي واحد وصبها في بوتقة واحدة مع وجود شرط اساسي يتمثل في ضمان الحقوق، والمعتقدات ضمن ذلك الكيان؟

وفي هذا الصدد هناك رأيان:

الرأي الأول: يرى بأن الملك (فيصل الأول) عجز عن أيجاد نوع من أنواع الانسجام بين مختلف الفئات العراقية بأصولها العرقية، والقومية، والمذهبية في امة مترابطة ومتماسكة تكون دعماً لكيانه السياسي المستقل والناشئ، فقد كان التفاوت في التمثيل الوزاري للوزارات التي تعاقبت خلال مرحلة حكمه وكذلك التفاوت في عدد موظفي الدولة والمؤسسة العسكرية والتي هيمن عليها من تمذهب بمذهب البلاط والحكومة، وكذلك التفاوت في التمثيل في مجلس الأمة (أعيان/ نواب) والذي اقتصر على فئة من المراتب العليا وفقاً لأسس عائلية، وطائفية، كذلك الفوارق بين فرص التعليم قد عكست كل هذه الادوار اثر الفوارق والانقسامات بين ابناء الشعب العراقي[٢٣].

أما الرأي الأخر: فقد رأى ان أواصر الوحدة الوطنية في العهد الملكي متمثلة بالملك (فيصل الاول) كانت اقوى بكثير عن ما كانت عليه في العهود اللاحقة في اطار النظم السياسية الجمهورية، واعتماد النشاط السياسي التنافسي السلمي وليس التصادمي العنيف في ظل غياب التنافس والصراع السياسي على الزعامة والرئاسة بسبب وجود الملك بعده المرجع السياسي الأول والاخير للعراقيين[٢٤].

ونحن لا نتفق مع الرأي الاول والخاص بعجز (الملك فيصل الاول) عن ايجاد نوع من الانسجام بين فئات الشعب العراقي، لان الملك (فيصل) قد لعب دور الحكم او الموازن وطبق سياسة العصا والجزرة مع العشائر العراقية المتمردة، واوجد صيغاً تؤمن المصالح البريطانية من جانب، والمصالح الوطنية العراقية من جانب اخر، وفي مدة حكمه استقل العراق، وان كان ذلك صورياً، واوجدت المؤسسات السياسية والدستورية متمثلة بالوزارة ومجلس الامة، وسن دستور دائم للبلاد، واستطاع ضم العراق الى المحافل الدولية من خلال زجه كعضو في عصبة الامم، وكذلك تمكن من بناء جيش عراقي اخذين بنظر الاعتبار كيفية التشكيل.

اما بخصوص الرأي الثاني والمتضمن قيام الملك (فيصل الاول) بدور الحكم او الموازن بين المؤسسات الانفة الذكر، فنحن نتفق معه في جوانب عدة، فقد احسن الملك تأدية هذا الدور رغم ان مجالات تحركه كانت محدودة بفعل وجود العشائر المسلحة، والرافضة للاحتلال البريطاني من جهة، وضغط

المندوب السامي البريطاني، وسعي الاخير لتمرير المعاهدات الماسة بسيادة واستقلال العراق، وايضاً الموازنة بين السلطتين التشريعية ممثلة بمجلس الامة، والتنفيذية ممثلة بالوزارة، فنجده تارة يقدم البرلمان على الحكومة وغالباً يتماشى مع رغبة الحكومة في حل البرلمان.

لكن الواقع السياسي خلال مدة حكمه، ورغم ما انتابه من مشكلات متعددة الا ان ضيق مجالات التحرك لم تكن تمنعه من لعب هذا الدور.

- في العام (١٩٣٦) وبعد نجاح الانقلاب الذي قاده (بكر صدقي) والذي تبنى مبدأ (العراق اولا) حيث الاولوية للمجتمع العراقي المتعدد القوميات والأديان واللغات وليست للسياسات القومية العربية كما كان الحال عليه في الحكومات السابقة والتي همشت القوميات والأقليات وسلبت بعض حقوقها إذ أعادت الحكومة الجديدة ممتلكات (الايزيديين) أليهم بعد ان صادرتها الحكومة السابقة[٢٥].

ويرى البعض ان السياسة التي اتبعتها حكومة (حكمت سليمان- بكر صدقي) والتي تمركزت على الطبيعة التعددية للمجتمع العراقي لو كتب لها النجاح لكانت قد أصبحت الأساس في بلورة هوية مختلفة للعراق[٢٦]، اما البعض الاخر فقد رأى ان انقلاب (بكر صدقي) وما تمخض عنه من سياسات دكتاتورية عسكرية ذات صبغة عسكرية[٢٧]، والهادفة الى بناء دولة عراقية تحت الهيمنة الكردية والتي لو كتب لها الاستمرار لكانت المؤسسة العسكرية المهيمن الأول على الحياة السياسية في العراق، وما لذلك من نتائج سلبية على مجمل الحياة السياسية والاستقرار السياسي.

- عبرت ثورة مايس (١٩٤١) عن درجة كراهية الشعب للانكليز إذا استمر هذا الشعور وتعاظم مع استقرار الاحتلال البريطاني للعراق فكانت الثورة رمزاً للتحدي العراقي لبريطانيا وعنواناً للحمة العراقية اذ وقف الشعب العراقي خلف حكومة (رشيد عالي الكيلاني)[٢٨]، واعلن الجهاد المقدس من قبل رجال الدين في بغداد والنجف ومنهم (السيد ابو حسن الاصفهاني، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، الشيخ عبد الكريم الجزائري)، كما اعلنه علماء السنة في بغداد وفي طليعتهم (إبراهيم الراوي، حمدي الاعظمي، عبد الرزاق الهاشمي)، وعشرات غيرهم،

ومن جبال كردستان العراق أعلن الشيخان (بهاء الدين النقشبندي، وعلاء الدين النقشبندي) الجهاد ضد الانكليز[٢٩].

من خلال ما تقدم فاننا نستطيع القول اننا قد لمسنا بوادر متعددة قد عبرت عن لحمة عراقية وان كانت ناشئة وهذا بخلاف ما سنجده في العهود الجمهورية اللاحقة.

اذ خضع موضوع الوحدة الوطنية العراقية خلال العهود الجمهورية الممتدة ما بين عامي (١٩٥٨- ٢٠٠٣) الى تيار مد وجزر بين كلا من السلطة السياسية من جانب والمعارضة الوطنية من جانب اخر، ورغم الاختلاف في الرؤى بينهما من حيث سبل انجاز الوحدة الوطنية وتعميق الشعور بالانتماء للوطن العراقي، الا اننا نعتقد ان كل عمل وطني/ او ائتلاف وطني كانت قد دعت اليه الحكومات فان دعواتها تلك قد اصابها الفشل، وذلك لان هذه الدعوات قد شابها الشك، اذ حاولت السلطة السياسية كسب الصفة الشرعية مع العلم ان الاطراف الاخرى لم تكن على قناعة بذلك، بينما لو كانت هذه الدعوات قد اتت من خارج السلطة السياسية (شعبية غير رسمية) واستجابت لها السلطة السياسية بصورة ايجابية لكانت مصدر دعم وقوة للسلطة ومؤسساتها الدستورية.

- أدى نجاح (ثورة١٩٥٨) الى تبدل أساسي في وظيفة المؤسسة العسكرية اذ انتقلت من دور المحافظة على النظام الى إداة للقمع تستخدم من حين لأخر[٣٠]، وكان هذا الدور ينمو طبيعياً بسبب هشاشة النخبة الحاكمة في معالجتها للتحديات التي رافقت الثورة، لا سيما التمايزات العراقية والمذهبية في المجتمع وقوة الروح القبلية والتفاوت الاقتصادي فضلاً عن انعدام التماسك في اوساط النخبة التي تسلمت مقاليد الحكم[٣١].

- جاء انقلاب ٨ شباط- ١٩٦٣ ليؤكد هشاشة الوحدة الوطنية داخل المؤسسة العسكرية وليثبت ان التوجهات السياسية لا تخلوا من التكوينات الطائفية فأعضاء مجلس قيادة الثورة والذي تألف من (٢٠) عضواً من العسكريين كلهم بلا استثناء من الطائفة العربية السنية، اما المدنيون فكان (٦) منهم من اصل (٨) من الشيعة المنتمين لحزب البعث الذين قادوا الانقلاب وأبرزهم (علي صالح السعدي،

كامل شبيب، حازم جواد، وهاني الفكيكي، محسن الشيخ راضي، حميد خلخال)[٣٢].

- في العام (١٩٦٨) تمكن البعثيون من الاستيلاء على السلطة ومن هنا بدات مرحلة جديدة للحكم تسنم فترة قيادتها الاولى (احمد حسن البكر) بين عامي (١٩٦٨- ١٩٧٩) وهنا نستطيع القول ان هذه المرحلة قد امتازت بنشوء الدولة الشمولية والتي هيمنت عليها في العقد الاول انهيار الاجنحة المتنافسة داخل الحزب الحاكم لتتشكل تركيبة سلطوية هي الاولى من نوعها في تاريخ العراق والتي تجمع بين ميزتي حكم الحزب الواحد/ الاسرة الواحدة[٣٣]، وبذلك اصبحت الدولة برمتها جزءاً من الحزب.

- بحلول العام (١٩٧٩) اوجدت الرابطة المذهبية السياسية والطائفية تغيراً حاسماً في سياسة النظام، اذ انتخب (صدام حسين) كأمين عام للقيادة القطرية لحزب البعث، ولهذا كانت الاستعدادات لتوليه رئاسة الجمهورية والحكومة قد حسمت واصبح بالامكان اعلان تنحي (احمد حسن البكر) عن الرئاسة.

وفي ظل النظام الاستبدادي والذي هيمن فيه رئيس الدولة على جميع مؤسسات الدولة كونه قائداً عاماً للقوات المسلحة وأميناً عاماً للحزب الواحد، ورئيساً للسلطتين التشريعية والتنفيذية باحتسابه رئيساً لمجلس قيادة الثورة والذي تولى التشريع بدلاً عن المجلس الوطني والذي عدة هيئة شكلية، وتدخله في السلطة القضائية من خلال امتلاكه لصلاحية العفو عن المتهمين وبالتالي فقد احتفظ راس النظام بالسلطات الثلاث بيده وأعطى المبررات لنفسه لاستخدام جميع الوسائل بما فيها اللا مشروعة للحفاظ على سلطته محولاً الدولة برمتها في خدمته وبذلك كانت عملية بناء الوحدة الوطنية عملية أكراهية اذ لم يكن هناك احتراماً للتنوع السياسي والاجتماعي بل سادت لغة البعد الواحد والحزب الواحد والشخصانية الواحدة[٣٤].

وبعد سقوط النظام العراقي السابق وما رافقه من تداعيات سلبية أدت الى تفكك مؤسسات الدولة واجهزتها الامنية، الأمر الذي أدى الى بروز مرحلة جديدة تحمل مؤشرات ايجابية القت بتأثيراتها على بنية المجتمع العراقي لينتج بالمحصلة جملة من القضايا

والمشكلات ذات العلاقة بمشكلة الوحدة الوطنية مما اسهم في بروز طروحات وتطورات مستقبلية من قبل مكونات الشعب الأساسية والاقليات لكي تعبر عن نفسها وامالها ومطالبها وتتطلع لبناء الدولة العراقية الجديدة وفقاً لأسس تحفظ لها حقوقها وبالشكل الذي يهدف الى ضمان انصهار مكونات المجتمع العراقي في بوتقة واحدة من اجل ترسيم مقتربات الاندماج الوطني ضمن اطار الوطن الواحد.

المبحث الثالث

دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية

تشهد الساحة العراقية تحدياً جديداً يعادل في خطورته وإبعاده كل التحديات التي ما برح العراق يواجهها منذ عقود عديدة ومن شتى المجالات الاقليمية والدولية، ويتمثل ذلك التحدي بتغليب الانتماءات الفرعية، الطائفية[٣٥]، والعرقية، والدينية، والمذهبية على الانتماء الوطني مما يؤدي الى تغييب الوحدة الوطنية، ويجعل العراق بأمس الحاجة الى اعادة بناء الوحدة الوطنية وتأسيس هوية وطنية عامة تكون بمثابة المرجعية لجميع أطيافه ويتيح لها فرصة الارتقاء بوعيها الى مستوى ادراك ولائها الوطني الموحد.

وعليه فان بناء الوحدة الوطنية من شأنه ان يعمل على تحقيق الاندماج والتلاحم والتعايش بين عناصر المجتمع، وذلك بمزج الجماعات المختلفة المتمايزة عن بعضها البعض بخصائص ذاتية في نطاق سياسي واحد تسيره سلطة مركزية واحدة وبقوانين تفصل كل اقاليم البلاد وتنطبق على كل افراد المجتمع[٣٦].

فضلاً عن ذلك ينبع الترابط بين ضرورة الوحدة الوطنية وتكريس الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية من حقيقة مفادها: ان انعدام الوحدة الوطنية في الدول النامية او ضعفها الناجم من تعدد الانتماءات الاثنية داخل الجماعة الوطنية الواحدة لابد وان يثير قضية الخصوصية او الهوية الذاتية بين الجماعات المكونة للجماعات الوطنية، فضلاً عن ما ذكر سابقاً فوجود جماعات اثنية متعددة بثقافتها وقيمها ورموزها وتقاليدها الخاصة دون اندماجها في اطار الجماعة الوطنية الشاملة يودي الى حدوث تنافس وتصارع بين الانتماءات الفرعية وما يترتب عليها من ولاءات ضيقة ومحدودة لا تعترف بالولاء للوطن وللجماعة

الوطنية الشاملة ولا تسلم بأحقية النظام السياسي في الدولة في ممارسة السلطة السياسية على عموم الجماعة الوطنية(٣٧).

ولهذا فأن اقرار الممارسة الديمقراطية بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، ينبغي ان يكون مشروطاً بأعتبارات وقيم ومبادئ وممارسات ذات طابع وطني شامل بمعنى عدم السماح بان تكون المضامين الديمقراطية للمشاركة السياسية الواسعة مجالاً للتنفيس عن اعتبارات وخصوصيات فرعية ضيقة، وانما على العكس يجب ان تقوم على اساس تقديم الاعراف والرموز الوطنية والقيم على كل الاعتبارات والخصوصيات الفرعية المحلية المجتزأة، مثل القبلية، والعرقية، والطائفية.

واذا كان بناء الوحدة الوطنية من شأنه ان يسهم في تحقيق الاندماج والتلاحم والتعايش السلمي في المجتمع، فانه ومن جانب اخر فأن التعايش السلمي بدوره يفضي الى تحقيق وتعزيز الوحدة الوطنية وذلك من خلال:

١. يسهم التعايش السلمي في تحقيق الاندماج بين فئات المجتمع المختلفة الهوية الى جانب بعضها البعض والذي يمهد بدوره الى تحقيق المصالحة والتسامح والعدالة وبالتالي تحقيق الوحدة الوطنية.

٢. وعليه فان التعايش السلمي يسهم في تحقيق حالة من الاستقرارية في البنية المجتمعية الامر الذي يقود بدوره الى تحقيق وتعزيز الوحدة الوطنية وبخلافه أي في حالة انعدام او عدم وجود التعايش في المجتمع فان ذلك يعني ان هناك صراع واقعي هو صراع ينتج من التعصب الذي ينتج من المنافسة بين جماعات معينة متنوعة وذلك لتحقيق مصادر قيمية معينة بالنسبة الى هذه الجماعات كالمنافسة على مكانات اجتماعية ضمن الدولة الواحدة، وهذه المنافسات الجماعية من المعروف انها تسبب العدوان فقد اشار العلماء الى انه لو كانت هناك جماعتان لهما الهدف نفسه وان جماعة منهما كانت مصدر احباط للاخرى ومما لا شك فيه ان التعصب والعدوان داخل الجماعة سيكونان امراً حتمياً وهو ما يعرف بنظرية (الصراع الواقعي بين الجماعات)[٣٨]، وهذا بدوره يقود الى انعدام الاستقرار والامن في المجتمع بين الجماعات المختلفة مما يفضي بدوره الى اضعاف الوحدة الوطنية.

٣. يسهم التعايش السلمي في تعزيز الثقة والاحترام المتبادلين ومن

الرغبة في التعاون لخير الانسانية في المجالات ذات الاهتمام المشترك وفي مقدمتها تحقيق الوحدة الوطنية.

٤. يسهم التعايش السلمي في صهر الانتماءات الفرعية في بوتقة واحدة يكون الولاء فيها ليس للانتماءات الفرعية وانما الولاء للوطن الواحد.

وعليه فان التعايش السلمي يعد ارضية ملائمة لمعالجة المشكلات التي يعاني منها العراق، ذلك ان الاتجاه نحو التعايش السلمي يحصد المكاسب ويقلل من فرص الاخفاق لا سيما اذا كان الهدف منه الوصول الى الوحدة الوطنية.

وتأصيلاً لفكرة الوحدة الوطنية، كهدف تسعى اليه كل مكونات الشعب العراقي لابد من مناقشة هادئة لشروط اعدادها، فما نحن بحاجة اليه هو ضرورة بناء مقتربات تبادل بين ما يحمله مجتمعنا من تنوع متعدد لعناوين، وهو المشروع الوطني الديمقراطي، فلا يمكن ان يوجد ثمة تحول ديمقراطي دون هوية تحدد نمطها وعنوانها، ولا توجد هوية دون وحدة وطنية تجير الولاء لصالحها، لذلك لا ديمقراطية دون وحدة وطنية، وذلك هو المدخل الاهم الذي ينبغي ان نقر بحيويته ونفتش عبره عن الوسائل التي تدلنا على سبل تحقيقه.

وعليه فأن اهم السبل الاساسية لتحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها هي[٣٩]:

١. تنمية الترابط بين كافة الجماعات الاثنية داخل الجماعة الوطنية بما يؤدي الى تلاحمهم واندماجهم في كيان اجتماعي- سياسي واحد، بمعنى ان يكون ولاء اعضاء هذه الجماعة جميعاً للدولة، او للكل الذي ينتمون اليه على حساب الولاء للجزء، بعبارة اخرى ان يتقدم ولائهم للوطن الواحد على حساب أي ولاء محلي.

٢. اذا كان تحقيق الوحدة الوطنية لا يمكن ان يتم بمعزل عن وجود تفاعل وتواصل مستمرين بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية بهدف تحقيق مصلحة مشتركة للجميع فان ذلك وحده لا يكفي لتبلور جماعة وطنية منسجمة، ما لم يرافق ذلك او يلحقه شعور او أحساس بالانتماء الى الجماعة الوطنية ككل.

٣. ان بناء الوحدة الوطنية، انما يعني تطوير قدرة النظام السياسي على ممارسة سلطته السيادية على اقاليم الدولة كافة، سواء أكانت هذه السيادة قانونية او فعلية، ذلك لان أي انحسار في هذه القدرة، سوف يحد من قدرة السلطة

السياسية على التدخل في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، مما ينعكس سلباً على استمرار بقاء الجماعة الوطنية داخل كيان دولة واحدة.

٤. ان أنجاز الوحدة الوطنية، عمل لا يتم بمعزل عن الارادة المستقلة والعمل الدؤوب سواء بالنسبة للنظام السياسي او عموم اعضاء الجماعة الوطنية وبهذا الصدد يقول احد المختصين: (ان روابط الوحدة ليست قائمة، ولا ينبغي ان نعتقد انها قائمة بالفطرة وانما علينا خلقها بالعمل الدؤوب)[٤٠].

٥. التوعية والأعلام وذلك من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية السياسية التي تعزز الروابط والصلات بين ابناء المجتمع من جهة وبينهم وبين النظام السياسي من جهة اخرى[٤١].

وختاماً لابد من القول ان تحقيق الوحدة الوطنية في مجتمع تتعدد فيه الثقافات يتطلب غرس قيم مشتركة لعموم المجتمع بشكل لا تتصادم مع القيم الفرعية لكل جماعة اجتماعية او تلغيها وانما تصهرها في بوتقة واحدة لمصلحة المجتمع ككل، وهذا يتطلب جهوداً متواصلة اجتماعياً وسياسياً بشكل يضمن العدالة التوزيعية ويضمن ايصال الحقوق وتوفير الحريات الاساسية لفئات المجتمع كافة دون تفضيل فئة على اخرى.

الخاتمة:

وفي ضوء التعرض في بحثنا الموسوم (مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية.. العراق انموذجاً) نستطيع ان نستشف او نخلص الى مجموعة من الملاحظات ذات العلاقة بموضوع البحث:

١. ان المجتمع التعددي هو المجتمع المكون من عدة جماعات بشرية، تتعايش مع بعضها البعض تحت سلطة تنظيم سياسي مشترك، مجتمع مكون من جماعات بشرية متنوعة، تتعايش مع بعضها في اطاره، وتخضع لسلطة سياسية واحدة مشتركة، لكنها تحتفظ بخصوصيتها المميزة.

لقد أدت ظاهرة التعدد المجتمعي في العراق دوراً مؤثراً في حالة عدم الاستقرار السياسي لان هذا التعدد لم يدر وفق مبدأ الحقوق، وحق المشاركة للجميع وفق منطق الادارة السلمية للاختلاف. اذ حاولت الدولة دائماً

الهيمنة على مفاصل المجتمع واقامت تجانس فوقي وصهر قسري قابل للانفجار- انفجار الهويات المتعددة- تحت أي ظرف تضعف فيه قبضة السلطة.

مع انهيار الدولة عادت مسألة الهوية لتقض مضاجع العراقيين ولتدك اسس مجتمعهم، ان هذه التعددية في جذورها القبلية والعشائرية والتي تتجلى في شكل طائفي – ديني تمزق النسيج المجتمعي وتثير النعرات، انها تعيد احياء التعددية (الفسيفسائية) التي لا يتماشى وجودها مع أي اتجاه حقيقي لخلق كيان مترابط ومتماسك ومستقر، فالمجتمع المتعدد هو مجتمع يتألف من عدة مكونات تنسجم في اطار سياسي واحد ودولة موحدة، لكن المشكلة التي تواجه المجتمع العراقي بوصفه مجتمعاً متعدد المكونات هي مشكلة التعايش والتوافق السلمي بين مكوناته.

٢. التعايش من لوازم تكوين الجماعة الانسانية المكونة للمجتمع ويعني هنا: قبول العيش مع الاخر (المختلف) كما هو دونما اقصاء او اكراه او تسلط استناداً الى قاعدة التباين والاختلاف الانساني الذي يعد قاعدة الخلق الجوهرية والتعايش ايضاً من لوازم تكوين الجماعة السياسية المكونة للدولة وهو يعني: الاقرار بالتعددية نظاماً يحترم الرأي الاخر ويصون الحقوق ويضمن المساواة بين المواطنين بأحتساب ان التنوع الديني والطائفي والعرقي والاثني هو القاعدة، فلا وجود لأية دولة لا تنوع فيها، وعليه لا مناص من الاعتراف بالتعددية وتمكين استحقاقاتها على وفق قاعدة التعايش.

٣. ان تحقيق التعايش السلمي في المجتمعات المتعددة يتوقف الى حد كبير على الاشخاص الذين يتولون ادارة شؤونه، كما يفترض منطق المشاركة تعاون المكون الاجتماعي ووقوفه بجانب القرارات التي تأتي كثمرة لهذا التعاون، اذا لابد من هذه الشراكة من اجل الحفاظ على مقومات التوازن الاجتماعي. ان (التوافق الاساسي) هو الاسلوب الذي يقود الى اقامة السلم الاهلي والاستقرار في المجتمعات المتعددة.

٤. ما نحتاج اليه اليوم في العراق هو نشر الوعي بالتعايش السلمي وذلك من خلال:

أ- اجراء البحوث الخاصة بواقع التعايش السلمي في العراق، والوقوف عند اهم المشكلات التي تحول دون توافره.

ب- تسخير شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وتيسير سبل وصول مستخدميها الى المواقع المعتدلة، وفي هذا ما يدعم امكانيات الحوار والنقاش تفسيراً وتوضيحاً لاتجاهات التعايش السلمي في العراق.

ت- اشاعة ثقافة التسامح وتعزيز قيم احترام الاخر واجواء الثقة المتبادلة من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية للصغار والكبار على حد سواء، واستقاء هذه المعاني من قيم التراث العراقي المعنوية والمادية المتجسدة في خزين من الخبرات والتجارب واثرائها بمفردات الثقافة السياسية الديمقراطية الناشئة.

ث- تنمية القبول بالوسطية في الذهنية والمزاج العراقي، الذي يذهب غالباً الى اقصى الحدود في معارضته ورفضه ولا يقبل بانصاف الحلول كما يربط بين التزمت وفرض الراي وبين الاعتبارات الشخصية.

ج- عدم الربط بين العلاقات والروابط الشخصية والاجتماعية وبين المواقف والاراء والانتماءات السياسية.

٥. يسهم التعايش السلمي في تحقيق الاندماج بين فئات المجتمع المختلفة، كما انه يسهم في تحقيق الاستقرار والامن في المجتمع، وفي تعزيز الثقة والاحترام المتبادلين، كما يعمل على صهر الولاءات الفرعية في بوتقة واحدة يكون الولاء الاول فيها للوطن الواحد، كل ذلك من شأنه ان يفضي الى تعزيز وتحقيق الوحدة الوطنية.

قائمة المصادر و المراجع

١. نقلاً عن: الاسلام والتعايش بين الاديان: www.doneaAlislam.com.

٢. حسقيل قوجمان، التعايش السلمي بين الشعوب، الحوار المتمدن، ع(١٦١٢)، ٢٠٠٦/٧/١٥. www.ahewar.org.

٣. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة ابنان، بيروت، ١٩٧٠، ص,٦٨

٤. محمد عبد الجبار شبوط، خطوات في بناء الدولة الحديثة، مجلة المواطنة والتعايش، ع(١)، شباط، مركز وطن للدراسات، بغداد، ٢٠٠٧، ص,٨٢

٥. المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٦. غانم جواد، السلم الاهلي في العراق، مجلة المواطنة والتعايش، مصدر سبق ذكره، ص,٤٨

٧. علي الطالقاني، مؤتمرات الحوار والتعايش، مفاهيم عامة، شبكة النبأ المعلوماتية: www.annabaa.org.

٨. للاستفاضة ينظر: حسين درويش العادلي، مجلة المواطنة والتعايش، ع(٨)، ك٢، مركز وطن للدراسات، بغداد، ٢٠٠٩، ص,٥

٩. وليد المشرفاوي، التعايش السلمي اساس الديمقراطية، شبكة النبأ المعلوماتية: www. Annabaa.org

١٠. المصدر نفسه.

١١. مؤتمر لبحث التعايش الديني والتسامح الاجتماعي: الموقع على شبكة الانترنت: www. Almontada aleraqi.com

١٢. المصدر نفسه.

١٣. حميد فاضل حسن، مبدأ التسامح: انساقة الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية، مجلة العلوم السياسية، ع(٣٣)، تموز، ٢٠٠٦، ص,٢٨٠

١٤. فؤاد العطار، المجتمع العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩، ص,٣

١٥. موريس كيزيرك، علم الاجتماع، ترجمة: (علي احمد)،لا مط، القاهرة، ١٩٦٢، ص٧.

١٦. برهان غليون، فكرة الوحدة في المغرب العربي- تكوين الجماعة الوطنية او جدلية الوحدة الديمقراطية، مجلة دراسات عربية، ع(٨)، بيروت، ١٩٨٦، ص,٢٢

١٧. محمد نصر مهنا، النظرية السياسية والعالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٨٣، ص,١٢٣

١٨. صادق الاسود، السياسة في الدول النامية، محاضرات مطبوعة بالرونيو، بغداد، ١٩٧٠، ص١٣٩.
١٩. مدثر عبد الرحيم، فكرة الوحدة الوطنية، في العجب الطريفي، دراسات في الوحدة الوطنية، دار جامعة الخرطوم، السودان، ١٩٨٨، ص,١٨
٢٠. محمد صبري ابراهيم العزاوي، الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي: دراسة في المعوقات والحلول، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة الى كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص,١٤
٢١. حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: (عفيف الرزاز)، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص ص ٤٤-٤٥.
٢٢. عبد الامير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق (١٩٢١- ١٩٣٣)، مطبعة الاداب، النجف الاشرف، ١٩٧٣، ص٧١.
٢٣. حنا بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص,٤٤
٢٤. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، دار الفنون للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ص ١٢- ١٤,
٢٥. محمد صبري ابراهيم العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.
٢٦. ليورا لوكينز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة: (دلشاد ميران)، دار ئاراس للطباعة، كوردستان العراق، ٢٠٠٤، ص,١٢٥
٢٧. نزار توفيق الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي: دراسة تحليلية في الادارة والسياسة، دار افاق عربية، بغداد، ١٩٨٤، ص,١٢٧
٢٨. ليورا لوكينز، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣١- ١٣٣.
٢٩. محمود الدرة، الحرب العراقية البريطانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٩، ص ص ٤١٣- ٤١٦,
٣٠. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٨، ص١٥٣.
٣١. المصدر نفسه، ص,١٤٧
٣٢. المصدر نفسه، ص,٩٢
٣٣. نقلاً عن: منتصر مجيد حميد، التحول الديمقراطي وبنية المجتمع العراقي المعاصر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة الى كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٧٣.

٣٤. محمد صبري ابراهيم العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.
٣٥. فكرت نامق عبد الفتاح، دور الجامعات في تعزيز الوحدة الوطنية في العراق، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر السنوي العلمي الثالث لكلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص٢.
٣٦. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي وابعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٩٠، ص ص ٣٢١- ٣٢٢.
٣٧. صادق الاسود، السياسة في الدول النامية، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩.
٣٨. ياسر جاسم قاسم، كيف يمكن تحقيق التعايش السلمي في العراق، جريدة الصباح: www.alsabaah.com.
٣٩. عبد السلام البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ص ٢٩١- ٢٩٢.
٤٠. نقلاً عن: زيد عدنان محسن، الثقافة السياسية والوحدة الوطنية في مصر والسودان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة الى كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، ٢٠٠٣، ص١٠٥.
٤١. صادق الاسود، السياسة في الدول النامية، مصدر سبق ذكره، ص١٥٥.